جهود حكومة الثورة لتشجيع الاستثمار الأجنبي لبناء الاقتصاد الوطني

فى الفترة من (1952-1956)

رانية محمد فوزى محمد أبو النور[1] أ.د نهى عثمان عزمى[2] د. اسعد عرفة زكى[3]

[3 2 1] قسم الإرشاد السياحى - كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث جهود حكومة الثورة لتشجيع الاستثمار الأجنبي لبناء الاقتصاد الوطني فى الفترة من (1952- 1956) حيث مثّل قيام ثورة يوليو (1952) تغيرًا سياسيًا كبيرًا أثار رهبة الكثير من المستثمرين الأجانب فى مصر؛ و رغبةً فى طمأنة المستثمرين الأجانب والجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر؛ لذا أصدرت حكومة الثورة العديد من التصريحات التى تؤكد الحماية القوية على كل أجنبى مقيم فى مصر وأنه لا خطر يهدد الرعايا الأجانب فى مصر، وأن الذين لا نريدهم بيننا هم جنود الاحتلال الإنجليزي.

ونتيجة لضعف مشاركة القطاع الخاص من جانب وامتناع الاستثمارات الأجنبية من التدفق إلى مصر من جانب آخر؛ لذا تم إصدار القوانين التى تشجع على الاستثمار ، كما تنامى دور الدولة كمستثمر رئيسي لمحاولة التنمية الصناعية السريعة لإحلال الواردات وحماية السوق المحلي من منتجات السوق العالمي وأخيرًا ينتهى هذا البحث بخاتمة لأهم النتائج.

الكلمات الدالة : الاستثمار الأجنبي - الاقتصاد المصري- الثورة – التنمية الصناعية

المقدمة :

كان واضحًا تمامًا منذ اللحظة الأولى للثورة أن الدولة ستلعب دورًا رئيسيًا فى الاقتصاد وخاصة فى تنمية البنية التحتية وتمويل المشروعات الكبرى التى لن يستطيع القطاع الخاص القيام بها،وكانت الثورة منذ بدايتها شديدة التشجيع للقطاع الخاص وكانت ترى أهمية دور الاستثمارات الأجنبية فى بناء الاقتصاد ، كما رأى نظام الثورة أهمية إحلال الواردات الإستهلاكية والدخول فى الصناعات الثقيلة وتصنيع وسائل الإنتاج . و نتيجةً لضعف مشاركة القطاع الخاص من جانب و امتناع الاستثمارات الأجنبية من التدفق إلى مصر من جانب آخر –خوفًا من التغير السياسي - مما دفع النظام الجديد لضرورة تنامى دور الدولة كمستثمر رئيسي لمحاولة التنمية الصناعية السريعة لإحلال الواردات وحماية السوق المحلي من منتجات السوق العالمي[(1)].

وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة جهود حكومة الثورة لتشجيع الاستثمار لبناء الاقتصاد الوطني فى الفترة من (1952- 1956)، وأهم القوانين التى أصدرتها وتعديلاتها بما يؤكد على أهمية مساهمة رأس المال الأجنبي فى تنمية الصناعة المصرية ، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لسرد التحولات السياسية والاقتصادية خلال فترة الدراسة وتحليل أثرها على مسار الاقتصاد المصري .

1- جهود حكومة الثورة لتشجيع الاستثمار الأجنبي لبناء الاقتصاد الوطني (1952-1956)

مَثَّل قيام ثورة يوليو [(2)](1952) تغيرًا سياسيًا كبيرًا أثار رهبة الكثير من المستثمرين الأجانب فى مصر؛ ورغبةً فى طمأنة المستثمرين الأجانب والجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر ؛ لذا كُلِفَ عليّ صبرى لأنه

(1) سهام محمد محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ الحملة الفرنسية حتى أواخر القرن العشرين ،(جامعة بورسعيد، مجلة كلية الآداب ، العدد الثانى عشر، يوليو 2018)، ص 45

(2) هي تحرك عسكري ضد الحكم الملكي قاده ضباط جيش مصريون ينتمون لتنظيم الضباط الأحرار في 23 يوليو 1952 ، أدي لإلغاء الملكية ونفي الملك فاروق الأول لإيطاليا وتحول نظام الحكم في مصر إلي جمهورية رئاسية .

هو الوحيد بين الضباط الأحرار الذى كان على صلة بأحد أعضاء السفارة الأمريكية وهو مساعد الملحق العسكري الأمريكي دافيد ايفانس وطلب منه إبلاغ السفير الأمريكي والقائم بالأعمال البريطاني أن الانقلاب العسكري مسألة داخلية بحتة تخص المصريين وحدهم ، وأن حياة وممتلكات الأجانب سوف تُحتَرم طالما لم يتدخل الإنجليز فسوف يعاملون معاملة باقى الأجانب فى مصر، حيث كان يخشى ضباط الثورة تدخل الإنجليز بحجة حماية أرواح وممتلكات الأجانب ولكنهم لم يتدخلوا رغم طلب الملك فاروق منهم التدخل لحمايته [1].

و حرصًا على مصلحة الاقتصاد الوطني أصدرت حكومة الثورة التشريعات التى تهدف لتحقيق أهدافها فالإصلاح الاقتصادي هو عماد الإصلاح السياسي و أن قانون (74) لسنة (1952) الخاص بجوازات سفر الأجانب واقامتهم وتنظيم الرقابة على الجوازات بالنسبة للقادمين بحرًا أو برًا أو جوًا ، وذلك لمحاولة منع التهرب الضريبى للأجانب وحصر أموالهم فى مصر حيث تم إصدار تعليمات لإدارة الجوازات والجنسية بضرورة رجوعها لمصلحة الضرائب لكل الأجانب الذين يغادرون مصر ومنع الأجنبي من السفر وإخطار قسم مكافحة التهريب لإتخاذ الإجرارات اللازمة للمحافظة على أموال الخزانة المصرية ؛ ليكون بذلك عام (1952) بداية تنظيم دخول الأجانب فى مصر بإحكام.[2] ذلك الأمر الذي أزعج المستثمر الأجنبي المستغل للإقتصاد المصري وتحقيق المكاسب السريعة والكبيرة لمصلحته فقط.

و توالت تصريحات حكومة الثورة لطمأنة الأجانب فى مصر حيث طمأن جمال عبد الناصر [3](عضو مجلس قيادة الثورة وأحد الضباط الأحرار آنذاك) فى تصريح له إلى رئيس تحرير وكالة أنباء مصر فى (23) إبريل (1953) معربًا أن ثورة يوليو جاءت لتقضي على العوامل التى تباعد بين المصريين وأخوانهم الأجانب الذين يعيشون فى مصر منذ أمد طويل و طالما حاول الاستعمار و الإقطاع أن يَعزل عن الشعب المصري تلك الأقليات الأجنبية بإيجاد فوارق مصطنعة . إذ كان للأجانب من قَبل امتيازات[4] تم إلغائها كخطوة لخلق جو من الود والتفاهم والتعاون بين كافة المقيمين . وإن من أهداف الثورة المصرية أن يَطمَئِن الأجانب فى مصر ، و لا ريب أن التشريعات التى صدرت بصدد الإقامة تُفصِح عن الروح السمحة للعهد الجديد .[5]

(1) محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر، (القاهرة : المكتب المصري الحديث، 1984) ، ص 117

(2) نوريس محمد سيف الدين ، الجالية الفرنسية فى مصر 1882-1956 ، (القاهرة:دار الكتب والوثائق القومية ،2012)، ص43-الإقتصاد والمحاسبة ،مجلة نادى التجارة ،العدد 55 فى 6/15/ 1953 ،ص26

(3) ولد جمال عبد الناصر فى 15 يناير 1918 وتوفى فى 28 سبتمبر 1970)، هو ثاني رؤساء مصر. تولى السلطة من سنة 1956 إلى وفاته. وهو قائد الاتحاد العربي الاشتراكي الذي يدعوا لإتحاد الدول العربية وهو أحد قادة ثورة 23 يوليو 1952 التي أطاحت بالملك فاروق (آخر حاكم من أسرة محمد علي) وحولت نظام مصر لجمهورية رئاسية،قام عبد الناصر بعد الثورة بالاستقالة من منصبه بالجيش وتولى رئاسة الوزراء، ثم اختير رئيسًا للجمهورية في 25 يونيو 1956.

(4) نظام امتيازات المحاكم المختلطة دخل مصر في القرن 19 نتيجة لضغوط دولية على الحكومة المصرية من قِبَل القوى الغربية، وخاصةً الإمبراطورية البريطانية والهدف منه كان استثناء رعايا بعض الدول الغربية من الخضوع للقانون المصري، وبدلاً من ذلك، إذا نشب خلاف قانوني أحد طرفيه من دولة أجنبية، فإن القضاء المختلط هو من ينظر في الاختصام. بلغ عدد الدول الأجنبية التى تمتعت بالامتيازات الأجنبية اثنتى عشرة دولة وتشمل "الولايات المتحدة الأمريكية – بلجيكا- المملكة المتحدة – إيرلندا الشمالية – الدنمراك- أسبانيا- فرنسا- اليونان- ايطاليا- النرويج-هولندا- البرتغال- السويد" وشملت أيضًا رعايا الممتلكات البريطانية مثل أستراليا . نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصري من سنة (1922 – 1952) ،(القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1982) ، ص 14

(5) تصريح الرئيس جمال عبد الناصر إلى رئيس تحرير وكالة أنباء مصر، 23 إبريل 1953 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.

http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#Gallery بتاريخ 2022/10/6

حيث صدر قرار وزير الداخلية بتنفيذ بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (74) لسنة (1952) فى شأن جوازت سفر وإقامة الأجانب حيث يعطى الأجنبى من ذوى الإقامة الخاصة بطاقة إقامة لمدة عشر سنوات برسوم 5 جنيه، وتعطى للإجنبي من ذوى الإقامة العادية بطاقة إقامة صالحة لمدة خمس سنوات برسوم 3 جنيه ،وللأجنبي من ذوى الإقامة المؤقتة بطاقة إقامة لمدة لا تزيد عن سنة ،ولا يجوز تجديد الإقامة عند انتهائها بل و يجب الحصول على بطاقة جديدة ، وطبقا للمادة 9 فقد الأعمال الأتية مفيدة للإقتصاد القومى : (استثمار رأس مال يزيد عن عشرين ألف جنيه – شغل وظيفة فنية أو عضو مجلس إدارة منتدب - أعمال الخبرة التى تستلزم المؤهلات والخبرات العلمية والفنية) ويعفى الرهبان والراهبات ورجال الدين من رسوم بطاقات الإقامة هم وأزواجهم وأولادهم القصر ،ويجوز منحهم تأشيرة عودة واحدة سنويًا بدون رسوم ، وكذلك الصحفيون الأجانب والموظفون الأجانب الملتحقون بخدمة الحكومة المصرية ،والموظفون الأجانب غير السياسين فى الهيئات السياسية والقنصلية الأجنبية.[1]

و ردًا على الحرب الباردة التى تشنها إنجلترا ضد مصر عن طريق إصدارها للأوامر والتعليمات لرعاياهم فى مصر والتى تهدف لأثارة الرعب والذعر بين أفراد الجاليات الأجنبية فى مصر ، لذا صرح جمال عبد الناصر فى (23) مايو (1953) موضحًا أن الإنجليز أنفسهم هم أول من يَعلَم أن النظام الحاضر يبسط حمايته القوية على كل أجنبى مقيم في مصر وأنه لا خطر يهدد الرعايا الأجانب فى مصر، وأن الذين لا نريدهم بيننا هم جنود الاحتلال الإنجليزي .[2]

ومع بداية ثورة يوليو لم تؤسس مصانع جديدة واستمر عدد المصانع من عام (1951) حتى عام (1952) كما هو حيث بلغ (19527) مصنع و 75% منها لا يعمل بها أكثر من عشرة أفراد (عائلية) ، إلا أنه خلال سنوات الثورة تأسست بعض المشروعات الصناعية الأجنبية نظرًا لتشجيع حكومة الثورة لرؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار فى الاقتصاد المصري ، حيث أنشأت حكومة الثورة المجلس الدائم للإنتاج فى سنة (1952) بهدف الترويج للصناعات الجديدة ودراسة المشاريع الجديدة بعد أن كانت الشركات الأجنبية التجارية تقوم بشراء المعادن المصرية لتصنعها فى الخارج أو فى مصانعهم فى مصر ، ثم أنشأت المجلس الدائم للخدمات سنة (1953)[3] ، وهو ما ساهم فى تأسيس شركة مصر الأهلية لعصير الزيوت والتبريدات بطنطا عام (1953) برأسمال (100.000 ج.م) كما أسس جماعة من اليونانيين وبعض المتمصرين شركة التعبئة المصرية "ابوت" برأسمال (2000.000 ج).[4]

ونظرًا لإنخفاض حجم الاستثمارات الرأسمالية والأجنبية الجديدة بشكل عام من (2) مليون جنيه عام (1952) إلى 1.9 مليون جنيه عام (1953) بينما زادت المدخرات من (58) مليون جنيه عام (1952) إلى (64) مليون جنيه عام(1953). بما يعكس عزوفهم عن الاستثمار فى الاقتصاد المصري.حيث ظل اتجاه

(1) الوقائع المصرية ، أول يونية 1953 ، العدد الملحق 45

(2) تصريح للرئيس جمال عبد الناصر حول الحرب الباردة التى تشنها إنجلترا ضد مصر، 23 مايو 1953 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.
http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#Gallery بتاريخ 2022/10/6

(3) Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt" (PHD ،New، faculty of Business Administration ، York University ،1972)،p.303

(4) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)،ص248

الرأسمالية المصرية والأجانب فى مصر هو الاستثمار فى المجالات غير المنتجة التى يتعاظم فيها الربح وتقل الخسارة.

متقاعسة عن المساهمة بشكل فعال فى أية أنشطة اقتصادية تعود بالنفع على الاقتصاد المصري[1]. وهو ما يتضح فى الجدول التالي الذى يوضح حجم الاستثمارات الموجهة للعقارات (حيث المكسب السريع المضمون) مقابل حجم الاستثمارات الموجهة للصناعة فى مصر فى الفترة من (1954-1956) :

السنة	حجم الاستثمارات الموجهة نحو العقارات/مليون جنيه مصرى	حجم الاستثمارات الموجهة نحو الصناعة/مليون جنيه مصرى
1954	40	6.8
1955	42.5	9.7
1956	40	25.5
الإجمالى	122.5(75%)	41(25%)

جدول يوضح حجم الاستثمارات الموجهة للعقارات والصناعة فى مصر فى الفترة من (1954-1956)[2]

حيث يتضح من الجدول السابق أنه بلغ إجمالي الاستثمارات الموجهة نحو قطاع البناء والعقارات فى الثلاث سنوات (1956،1955،1954) بلغت 75% ، بينما لم يزد إجمالي الاستثمارات الخاصة الموجهة نحو الصناعة عن (25%) أى ما يعادل ثلث ما وجه نحو الاستثمار العقاري ، ولم يزد نصيب إكتتاب الأفراد فى الشركات المساهمة الجديدة خلال الفترة (1954- 1958) عن (23%) من رؤوس أموال تلك الشركات ، أما رؤوس الأموال الأجنبية فلم تزد عام (1954) عن مليون ،دولارًا واستثمر منها 400 ألف ،دولارًا فى الفنادق والباقي فى البترول ولم يستثمر الأجانب ،دولارًا واحدًا فى الصناعة .[3]

لذا تدخلت الحكومة فيما يخص إنتاج البترول وتغيرت سياستها إزاء الاستثمار الأجنبي فى صناعة البترول إذ قسمت مناطق البحث بين شركات البترول ، لذا انخفض معدل الإنتاج فى كثير من الشركات بل وأصابتها الخسائر ، فشركة آبار الزيوت الإنجليزية طالبت الحكومة عام (1952) بأن تدبر لها حوالة (2.800.000 ج.م) وهو الفرق بين تكاليف الإنتاج والإستيراد والتوزيع من المنتجات البترولية فى مصر وبين حصيلتها لتلك المنتجات وذلك بناءً على الإتفاق المبرم بين الحكومة والشركة فى أية خسارة تحدث ، كما طالبت الشركة الحكومة برفع أسعار المنتجات البترولية لتغطى خسائرها ، بينما حققت شركة " شل " أرباحًا ساهمت فى زيادة رأسمالها عام (1954) نحو مليون جنيه إنجليزي، كما زاد رأسمال شركة " سكوني فالكوم" فى نفس العام حوالي عشرة ملايين ،دولارًا [4] .

حيث تعمدت بعض الشركات الأجنبية الإضرار بالاقتصاد المصري حيث خفضت بعض شركات البترول إنتاجها طوال الفترة من (1951-1955) لإجبار الحكومة على الإستيراد من الخارج – أى من نفس هذه الشركات بأسعار عالية ، كما كانت تبيع شركة السكر الأجنبية السكر بضعف سعره العالمي كما تعمدت عدم

(1) محمد جابر السيد الزهيرى ،التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل الاقتصاد الموجه (1956- 1971)، (رسالة دكتوارة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2019) ، ص209

(2) محمد جابر السيد الزهيرى ،التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل الاقتصاد الموجه ، ص51

(3) محمد جابر السيد الزهيرى ،التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل الاقتصاد الموجه ، ص51

(4) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)،ص 254

التوسع فى إنتاجها وذلك بدليل انخفاض إنتاج الشركة من 233 ألف طن عام (1954) إلى 206 ألف طن عام (1953)[1]

2- اجراءات حكومة الثورة التنظيمية لتنمية الاقتصاد الوطني

اتخذت حكومة الثورة خطوات إيجابية تنظيمية نحو تنمية الاقتصاد الوطني بما يشجع رأس المال الأجنبي والمحلي للإستثمار فى مجال الصناعة وقامت بالآتي :

*نظمت قوانين حكومة الثورة تكوين شركات أجنبية زراعية فى مصر حيث حظرت تملك الأجانب للأراضي الزراعية[2] بينما عرضت أطيانها للبيع خاصة الأراضى البور ذات المساحات الكبيرة التى تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة ؛ بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي بما يخدم الاقتصاد المصري إلا أن رأس المال الأجنبي كان يخشى قرارات وقوانين حكومة الثورة أيًّا كانت الشروط مما أدى إلى عدم ظهور شركات أجنبية جديدة ، فمنذ قيام ثورة يوليو وحتى عام التمصير فى (1957) لم يتمكن الأجانب من تأسيس شركات زراعية جديدة، بل انخفض عدد الشركات الزراعية الأجنبية فى مصر إلى نحو (14) شركة فقط، مثل: شركة الكروم ، وشركة الكحول المصرية، و شركة المباحث والأعمال المصرية ،وشركة أراضي الغربية، كما انخفضت ملكيتها للأراضي الزراعية إلى النصف تقريبًا لتصل إلى نحو (93489) فدانًا بعد أن كانت (180659) فدانًا عام (1948-1949).[3]

(1) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)،ص 262

(2) لم يكن للأجانب فى مصر حق الملكية سواء أرض زراعية أو عقارية حتى عام 1842 حيث أن الدولة العثمانية كانت ترفض ذلك حتى فتح محمد سعيد باشا (24 يوليو 1854 - 18 يناير 1863) للإستثمارات الأجنبية فى مصر الباب على مصرعيه لقربه من الفرنسيين وأصدر اللائحة السعيديه عام 1859 مما أغرى الأجانب لتقديم القروض المالية للفلاح المصري ومن ثم الحجز على ممتلكاته لعجزه عن السداد ،إلى جانب الإميتازات الأجنبية التى كان أكثر المستفيدين منها هم الفرنسيون اليهود. نوريس محمد سيف الدين ، الجالية الفرنسية فى مصر 1882-1956،ص 219

حيث وصل عدد الملاك الأجانب للأراضى الزراعية فى مصر إلى (3.258) أجنبيا ،و كانوا يملكون 12.5% من مساحة الأراضى الزراعية ولولا تدخل الحكومة منذ سنة 1933 لإستطاع الأجانب امتلاك نصف الأراضى الزراعية . وفى 12 فبراير سنة 1951 أقر بإجماع أراء مجلس النواب قانون يحظر على غير المصريين إكتساب ملكية الأراضى الزراعية والأراضى القابلة للزراعة والأراضى الصحراوية بالمملكة المصرية ،مع مراعاة إتاحة القانون للأجانب تملك العقارات المخصصة للسكن أو إقامة المصانع والمتاجر ،وذلك نتيجة لإستغلال بعض اليهود الأجانب فيما بين العشرينيات والأربعينيات تملك مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية فى المناطق الحدودية بين مصر وفلسطين والتى هى خط الدفاع الأول عن مصر . جلسات مجلس الوزراء ، 11مارس 1951 ،قوانين أقرها البرلمان.

لذا تناقصت الأرض الزراعية التى يملكوها بنسبة (63%) فى الفترة ما بين (1922-1952) لتصل إلى (164.631) فدانًا خاصةً عقب عام (1984) وحرب فلسطين ، حيث استفاد المستثمر الأجنبي من النشاط الزراعي بالدرجة الأولى، رغم ما قدمه من نموذج علمى وتجربة ناجحة أصلحت مساحات كبيرة من الأراضى ، مثل أول شركة فرنسية لاستصلاح الأراضى وهى شركة الكوم الأخضر بالبحيرة حيث حصلت على حوالى (30) ألف فدانًا. خيرى أبو العزايم فرجانى ، ملامح تطور الاقتصاد المصري فى ظل التحولات السياسية والاقتصادية ، ص ص 18

ولكن كان هناك الكثير من الشكاوى من الفلاحين والعمال المصريين جراء ظلم بعض الأجانب واستغلالهم لهم وتحقيق الإستفادة القصوى لمصلحة الأجنبي أولًا وأخيرًا. نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب،ص 126 ، ص 16

(3) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)، الجزء الثانى ،(القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2003)، ص 234-238

*أصدرت القانون رقم (120) لسنة (1952) لتعديل نسبة رأس المال المخصص للمصريين بالشركات المساهمة وتخصيص نسبة 49% من أسهم أى شركة مساهمة للمصريين ، وفى حالة عدم تغطية هذه النسبة خلال شهر واحد تصبح حرة ، وقامت بإلغاء قانون الشركات رقم (138) لسنة (1947) بشأن نسبة (51%) من أسهم الشركة المخصصة للمصريين [1].

وكنتيجةً لضعف مشاركة رأس المال المصري ظهرت أصوات تنادى الحكومة المصرية فى أوائل الخمسينيات بتشجيع رأس المال الأجنبي ليوافق مجلس الوزراء فى (2) إبريل سنة (1953) على قانون لتشجيع الاستثمار الأجنبي فى مصر[2]. وهو قانون رقم (156) لسنة (1953) والمعدل بالقانون رقم (475) لسنة (1954)، والذى نَصَّ على إنشاء لجنة خاصة لإستثمار رأس المال الأجنبي بمصلحة الصناعة والتجارة تُمثل فيها وزارة المالية والاقتصاد والمجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي والبنك المركزي ، وتختص هذه اللجنة بدراسة المشروعات المراد الاستثمار فيها ، وتسجيل رأس المال الأجنبي بوحدات العملة التى ورد بها ، وتقديم المعلومات والبيانات والإحصاءات الاقتصادية المطلوبة ، كما سمح بتحويل الربح الناتج عن الاستثمار للخارج بوحدات العملة التى ورد بها ، وذلك بهدف تشجيع رأس المال الأجنبى للإستثمار والمساهمة فى مشروعات التنمية الاقتصادية[3]. وهو ما يؤكد على الدور الفعال لحكومة الثورة لطمأنة رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب فى قطاعات الصناعة والقطاعات الأخرى من خلال إصدار التشريعيات التى تذلل العقبات وتمنح التسهيلات بما لا يضر بمصلحة الاقتصاد الوطني.

* وعلى جانب آخر صدر قانون رقم (430) لسنة (1953) والذى شجع على تأسيس شركات مساهمة وشركات التوصية بالأسهم [4]، وذلك بإعفائها من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والضريبة على القيم المنقولة لمدة سبع سنوات من تاريخ إصدار مرسوم الشركة [5] .

* كما أصدرت حكومة الثورة قانونًا جديدًا للشركات رقم (26) لسنة (1954) الذى خفض الحد الأدنى لقيمة السهم إلى جنيهين مصريين بدلًا من أربعة جنيهات بالشركات المساهمة، وفرض التقاعد على مَنْ يتجاوز الستين من أعضاء مجلس الإدارة مع تحديد مكافأت الأعضاء ، وعدم زيادتها فى العام عن (25) ألف جنيه ، وحَرم على أى شخص أن يجمع بين مجلس إدارة أكثر من (6) شركات ، ثم خُفِضَت سنة (1957) لشركتين فقط ، ويهدف ذلك القانون لحماية المستثمر الصغير من كبار المستثمرين، وهو ما كان بداية الصراع مع الرأسماليين المصريين.

3- مدى نجاح جهود الحكومة لتشجيع الاستثمار الأجنبي فى الفترة من (1952-1956)

(1)عادل محمود النجار ، أحمد عبود باشا والاقتصاد المصري،(القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2018) ،ص 251

(2) قانون رقم 156 لسنة 1953 ،الوقائع المصرية رقم 28 مكرر (غير اعتيادية) فى إبريل سنة 1953

(3) منى على أبو العزم ، أوضاع مصر الصناعية من 1945إلى 1961 ،(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2020)،ص 99

(4) شركات التوصية بالأسهم : هى شركات تجارية وتتكون من فئتين من الشركاء ؛شركاء متضامنون (ولا يقل عددهم عن اثنين وتعتبر أموالهم الخاصة ضامنة لديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها وحصصهم غير قابلة للبيع وهم فقط المسئولون عن إدارة الشركة ، وشركاء مساهمون (لا يقل عددهم عن ثلاثة ويسأل كل شريك منهم بمقدار ما يمتلكه من أسهم عن ديون الشركة والتزاماتها ولا تعتبر أموالهم الخاصة ضامنة لديون الشركة ولا يجوز لهم التدخل فى إدارة الشركة) http://webtest.adjd.gov.ae:801/AR/Pages/Legal%20Guidance/COM-partnershipslimitedbyshares.aspx بتاريخ 2022/1/12

(5) الأهرام ، عدد 24374، 11 اغسطس 1953، ص 6

عادت الجالية الألمانية بعد ثورة (1952) للإستثمار فى الاقتصاد المصري– بعد أن خرجت لظروف الحرب العالمية الثانية فى ظل ظروف الاحتلال البريطاني و صدور الأمر العسكرى بمنع الاتجار مع الحكومة الألمانية ورعاياها - ، لتقوم حكومة الثورة بجذبهم مرة أخرى للمشاركة فى المشروعات الكبرى فى مصر مثل شركة (ديماج) واستثمارتها الكبيرة فى مصر[1].

كما عاد أصحاب رؤوس الأموال الإيطاليين خاصة للمساهمة بنصيب كبير فى النهضة الاقتصادية فى مصر مثلما أكد الرئيس جمال عبد الناصر خلال حديثه مع وكالة الأنباء الإيطالية فى (17) سبتمبر (1954) عند سؤاله عن إمكانية مشاركة إيطاليا فى النهضة الاقتصادية فى مصر وسبل التعاون عقب زيارة نائب وزير التجارة المصري محمد أبو نصير لإيطاليا وكذلك زيارة بعثة إيطالية لمصر فى أكتوبر و أجاب جمال عبد الناصر أن الحكومة المصرية ترحب بكل معونة سواء كانت فنية أو مادية مشتركة من أجل تنفيذ برنامجها الاقتصادي الذى يهدف لرفع مستوى المعيشة كما أوضح جمال عبد الناصر أن الجاليات الأجنبية فى مصر عامّةً كان لها نشاطًا ملحوظًا فى مختلف الميادين وأبرزها الميدان الاقتصادي ؛ لذلك تم تذليل العقبات ومنح التسهيلات فى قوانين الاستثمار لكى تجد الجاليات الأجنبية ظروفًا أفضل للإستثمار لزيادة نشاطها ومشاركتها فى وطنهم الثانى مصر[2].

كما سعى دائما الرئيس جمال عبد الناصر على طمأنة وتشجيع الجاليات الأجنبية للاستثمار فى مصر، حيث صرح فى خطاب له للشعب اليوناني فى (27) سبتمبر (1954) معربًا عن خالص شكره وتقديره للجالية اليونانية الكبيرة فى مصر وتعلقهم بأرض أجدادهم وحرصهم على مصالح البلاد وتأيدهم لثورة يوليو وأهدافها وتقديرهم للتدابير المختلفة التى اتخذتها الحكومة المصرية لمنح التسهيلات للرعايا الأجانب للاستثمار فى مصر. مثنيًا على دور الجالية اليونانية فى مصر وخدماتها التى لا حصر لها منذ قرنين من الزمان فى ميدان التقدم الاقتصادي فى البلاد .[3]

بينما لاحظت الدراسة أنه لم يلتزم الكثير من الشركات الزراعية الأجنبية بتلك القوانين وظهرت سلبياتها التى أساءت إلى الاقتصاد المصري والمصريين، حيث تستر الأجانب وراء حصولهم على الجنسية المصرية واستغلالها ضد مصالح البلاد ، ففى شركة الكروم والكحول المصرية والتى كان مديرها "فرانجيلوس" وهو إنجليزى الأصل وجميع أعمال الشركة كانت أسمائهم أجنبية، وأما الأسماء العربية فكانت محدودة حتى الفران والبقال والقهوجى كانوا أجانب يونانيين ، حيث قام المدير الإنجليزي الذى يحمل جواز سفر إنجليزى بتهريب أموال الشركة إلى الخارج، وقد التمس عمال الشركة المصريين من الرئيس محمد نجيب [4] تطبيق القرار الصادر فى (31) يناير (1953) وسحب الجنسية من الأجنبي الذى يعمل ضد مصالح البلاد ،بينما لم تقوم الحكومة المصرية بإجراء حاسم ضد هؤلاء الأجانب رغم قانون الشركات الجديد رقم (26) لسنة (1954) وهو ما

(1) عادل محمود النجار ، أحمد عبود باشا والاقتصاد المصرى،ص 30

(2) حديث الرئيس جمال عبد الناصر مع وكالة الأنباء الإيطالية ، فى 17 سبتمبر 1954 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.
http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#Gallery بتاريخ 2022/10/6

(3) خطاب الرئيس جمال عبد الناصر للشعب اليونانى فى 27 سبتمبر 1954 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.
http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#Gallery بتاريخ 2022/10/6

(4) محمد نجيب هو أول رئيس لجمهورية مصر بعد إنهاء الملكية وإعلان الجمهورية في (18 يونيو 1953)، كما يعد قائد ثورة 23 يوليو 1952 التي انتهت بعزل الملك فاروق ورحيله عن مصر.

يتضح فى استمرار تلاعب الأجانب فى أرباح الشركات حتى عام (1955) وتلاعبهم أيضًا فى كشوف الموظفين لصالح الأجانب حتى عام (1956) .[1]

كما لاحظت الدراسة تناقص عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي فى الفترة من (1953- 1956)، والذى بلغ(13) مشروعًا بإجمالي رؤوس أموال بلغت 1.1 مليون جنيه مصرى ، بينما بلغت جملة رؤوس الأموال الأجنبية التى دخلت مصر سواء الخاضعة لقانون الاستثمار أو غير الخاضعة خلال نفس الفترة 4.2 مليون جنيه مصري خَص منها قطاع البترول 3.2 مليون جنيه مصري (حيث العائد الكبير والسريع) ، وبلغ نصيب قطاع السياحة والفنادق 324 ألف جنيه مصري بإجمالى نسبة 84% لقطاع البترول والسياحة من إجمالى الاستثمارات، و 16 % للقطاع الصناعي خاصة الصناعات الاستهلاكية [2] .

وذلك رغم جهود الدولة لتشجيع الاستثمار إلا أن عدد المصانع انخفض عام (1954) إلى (3386) مصنعًا بعد أن بلغ عام (1952) عدد (19527)مصنعًا، وذلك نظرًا لقانون الشركات الجديد رقم (26) لعام (1954) والذى بدأت فيه الحكومة تشارك الأجانب فى إنشاء المصانع، مثل: مساهمتها فى إنشاء شركة الحديد والصلب بحلوان عام (1954) بقيمة النصف وساهم رأس المال الأجنبي المتمثل فى شركة "ديماج الألمانية " بالنصف الآخر، كما شاركت الحكومة فى إنشاء بعض المصانع الأخرى مثل مصنع إنتاج عربات السكك الحديدية ومصنع السماد فى أسوان" كيما" ومصنع الورق "راكتا" بالقرب من الإسكندرية ، كما جمع المجلس القومي للإنتاج بين المستثمرين الفرنسيين والمصريين فى مشروع صناعة الكابلات الكهربائية وغير ذلك ، ثم ارتفع عدد المصانع ارتفاعًا ضئيلًا حيث بلغ عدد المصانع عام (1956) عدد (3514)مصنعًاموزعةً بين صناعة حلج وكبس القطن وعددها (48) منشأةً ، وعدد (17) منشأة للصناعات الاستخراجية ، و (3408) منشأة للصناعات التحويلية والباقى لمنشأت الكهرباء والغاز .[3]

لذا ترى الدراسة أنه رغم اتساع دور الدولة بعد قيام ثورة يوليو (1952) فى توجيه الاقتصاد (من إنشاء المجلس الدائم للإنتاج والمجلس الدائم للخدمات) ،إلا أن ذلك لم يُحدِث تغييرًا جذريًا فى البنيان الاقتصادي للبلاد، فقد ظل القطاع الخاص يحظى بالوزن النسبى الأكبر فى قطاعات الإنتاج السلعي والتجارة والمال والتأمين والنقل [4]، و يعزي ذلك فى المقام الأول إلى أن الإجراءات الموجهة لزيادة تدخل الدولة فى الاقتصاد ظلت فى جوهرها إجراءات إدارية بحتة، ولم تكن هناك أسس راسخة كقطاع عام يسمح بتوجيه الاقتصاد والتدخل فيه بصورة فعالة.

*و نظرًا لنقص النقد الأجنبي – الفجوة الاستثمارية – مماَمَثَّل العقبة الكبرى التى اعترضت النمو الصناعي فى تلك الفترة (لأهمية استيراد المواد الخام وقطع الغيار) ،ومن ،ثَمَّ تدخلت الحكومة واتخذت خطوات حازمة لتمويل المشروعات الإنتاجية ، فأذنت لوزير الاقتصاد فى مايو (1955)بإصدار أُذُون على الخزانة فى

(1) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)،ص240

(2) شريف حسن قاسم، أثر تأميم قناة السويس وحرب 1956 على الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية فى مصر، عاصم الدسوقى ، العدوان الثلاثى على مصر 29أكتوبر -23 ديسمبر 1956 ، أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (جامعة القاهرة : مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب ،4-6 نوفمبر 2006) ، ص 62

(3) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)،ص 249

(4) أسمهان مصطفى توفيق ، الرأسمالية الوطنية فى الاقتصاد المصريالموجه 1961-1974،(القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ،2015)،ص 40

حدود 150 مليون جنيه يمكن زيادتها بقرار من مجلس الوزراء إلى 200 مليون جنيه ، كما حاولت الدولة الحصول على تدعيم وتمويل من الخارج للصناعات وتوفير جانب من العملات الأجنبية عن طريق السحب من احتياطي الدولة من العملات الأجنبية والحصول على قروض أجنبية [1]، حيث كان الميزان التجاري فى غير صالح مصر وكانت السوق المحلية والخارجية تتأثران بنفوذ البريطانيين؛ لذا كان واجبًا على ثورة يوليو أن تحرر الاقتصاد المصري من سيطرة الاحتلال البريطاني ومن ثَمَّ أرسلت البعثات الاقتصادية إلى الدول الأجنبية لخلق أسواقًا جديدة، وقد سارت الحكومة المصرية على سياسة المقايضة باستبدال الآلات والمعدات بالقطن المصري.[2]

وتشجيعًا للصناعة وفرت الحكومة الحرية والمناخ المناسب لجني الأرباح و حماية الإنتاج الصناعي من المنافسة الأجنبية ، و تخفيض الجمارك على مستلزمات الإنتاج المستوردة ، ومن ،ثَمَّ صدر القانون رقم (418) لسنة (1955) الخاص بتخفيض أو إزالة رسم الاستيراد على المواد والآلات اللازمة للصناعة ، كما عملت الحكومة على مساعدة الصناعة لكسب أسواق خارجية بمنحها حرية التصدير والإعفاء من رسوم التصدير[3]، ولكن طمع الرأسماليين فى أن تضمن لهم الحكومة الربح فى جميع الاستثمارات الصناعية الجديدة وأَحجَمت عن المشاركة فى الاستثمار الصناعي [4] .

حيث عملت المصانع الأجنبية فى مصر للحد من نشاط المصريين الصناعي قبل قيام ثورة يوليو ، كما أن رؤوس الأموال المصرية لم تكن تستطيع الإقدام على الاستثمار فى الصناعات الثقيلة وغالبًا ما كانت تلجأ للصناعات الزراعية حيث رؤوس الأموال المنخفضة وعدم الحاجة إلى فنيين للتشغيل .[5]

و رغم محاولات حكومة الثورة لتشجيع الاستثمار الأجنبى بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني إلا أن التغير السياسى حال دون ذلك، حيث كان هناك صراع سياسى لتثبيت حكمها ،و كان هناك حملة إعتقالات واسعة لبعض السياسين الذين كان لهم صلة كبيرة بكبار الملاك ورجال الصناعة ويسيطرون على معظم مجالات النشاط الصناعى ؛ فلم يعد الرأسالميين يرغبون فى المشاركة فى دعم مشروعات التنمية لمخاطرها الكبيرة خصوصًا عقب إصدار قانون الإصلاح الزراعى وتخفيض الإيجارات ؛ و بعد أن كانت الاستثمارات الأجنبية بمصر سنة (1933) (81 مليون جنيه) انخفضت إلى 30 مليون جنيه سنة (1955) ، ثم نتيجة للاستقرار السياسى وإعلان الرئيس جمال عبد الناصر رئيسا للجمهورية فى (25) يونيو (1956) وإعلان دستور البلاد ارتفعت إلى 40 مليون جنيه سنة (1956) و تركز جزء كبير منها بالصناعة فى ذلك العام [6].

وقد تفاوت رأس مال الشركات بين الهبوط والصعود فعلى سبيل المثال شركة أراضي كفر الزيات ارتفع رأس مالها إلى النصف عما كانت عليه عند التأسيس حيث بلغ عام (1953) نحو (60.000 ج.م) بينما انخفض عام (1956) بما يعادل (32.000 ج.م) وذلك تأثرًا بالظروف السياسية التى مرت بها البلاد عام

(1) سحر حسن أحمد على ،تطور الصناعات الثقيلة فى مصر من 1954- 1974، (رسالة دكتوارة ، جامعة عين شمس، كلية البنات ،قسم التاريخ ،2011)،ص56

(2) حوار مع الرئيس جمال عبد الناصرنشر فى مجلة "فورين أفيرز" يتناول فيه ثورة مصر وأهدافها، فى 20 ديسمبر 1954 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.
http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#Gallery بتاريخ 2022/10/6

(3) محمد دويدار ،الاقتصاد المصريين التخلف والتطوير، (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، 1978)،ص 426

(4) عادل محمود النجار ، أحمد عبود باشا والاقتصاد المصرى،ص 254

(5) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)،ص 258

(6) عادل محمود النجار ، أحمد عبود باشا والاقتصاد المصرى،ص 253

(1956) والعدوان الثلاثي على مصر ،أما شركة أراضي القباري فقد انخفض رأس مالها عام (1945) إلى (380.000ج.م) ،حيث انخفض النشاط الزراعي للأجانب فى الفترة من (1952-1956) نظرًا للتغيرات السياسية والتشريعية عقب قيام ثورة يوليو 1952.[1]مما خلق شعور بعدم الثقة لدى رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدولة ،ومن ،ثَمَّ سحب الجزء الأكبر من الأجانب استثماراته بأسرع وقت من مصر عن طريق البيع أو التهريب.

الخاتمة :

اهتم موضوع هذا البحث بعمل دراسة تحليلية لمقدار رؤوس الأموال المصرية والأجانبية وكيفية مشاركتها فى تطوير الاقتصاد الوطني ،كما تناولت الدراسة محاولات حكومة الثورة لتشجيع الاستثمار الأجنبي بما يخدم تنمية الاقتصاد الوطني وهى دراسة تنشر لأول مرة وهو ما يتضح فى نتائج البحث كما يلى :

على الرغم من كل التسهيلات ووسائل الجذب التى قدمتها الدولة لرأس المال الأجنبي ،ولكل من لديه النية فى إنشاء مشروعات صناعية ،ولكنها لم تتقدم، و ظلت الاستثمارات الخاصة مُوجَهة فى معظمها نحو قطاع البناء[2] (حيث العائد الكبير والسريع) ، ولم يكن رواد الأعمال والمديرون الأجانب متعاطفين مع التصنيع فى مصر ، وكان همهم الرئيسي ؛ هو تحقيق أقصى الأرباح من مؤسساتهم وأنتجت أغلب المؤسسات الصناعية سلعًا إستهلاكية وبدائل تصدير ، ولم تكن استراتيجية النخبة الصناعية هى إنشاء صناعات من شأنها تعزيز إقتصاد الدولة وتوفير فرص عمل وبالأحرى لم تكن معنية بالتصنيع كوسيلة لتحقيق الإستقلال أو معدل نمو عالي للإقتصاد المصري.[3]

كما توصلت الدراسة أن القوة الاقتصادية فى مصر قبل ثورة يوليو (1952) فى يد تحالف بين الاقطاع وبين رأس الأجنبي المُستَغِل ، فكان الحل الاشتراكى لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي فى مصر وصولاً ثوريًا إلى التقدم ؛ ومواجهة ذلك التحدى لا يمكن أن تتم إلا بثلاثة شروط؛ تجميع المدخرات الوطنية ، وضع كل الخبرات العلمية فى خدمة استثمار هذه المدخرات ، وضع تخطيط شامل لعملية الانتاج ووضع برامج شامل للعمل الاجتماعي يعود بخيراته على الاقتصاد المصري ، وهو ما ظهر جليا فيما قامت به الدولة عقب تأميم قناة السويس فى (26) يوليو (1956) ومحاولة تحرير الاقتصاد المصري من سيطرة رأس المال الأجنبي عليه ومحاولة بناء الاقتصاد المصري وإنشاء مشروع السد العالى ،و ما ترتب عليها من العدوان الثلاثى على مصر فى (29) أكتوبر (1956) ومن ثم إصدار الأوامر العسكرية و قرارات فرض الحراسة على ممتلكات دول العدوان فى مصر ، ثم قرارات تمصير الشركات والمؤسسات الاقتصادية فى مصر عام (1957) [4]، و التي اشترت حصص دول العدوان (بريطانيا وفرنسا) فى نحو 19 شركة صناعية كما اشترت موجودات (14) شركة انجليزية وفرنسية قررت الحراسة تصفيتها .[5] مما خلق شعور بعدم الثقة لدى رؤوس الأموال الأجنبية تجاه الدولة ،ومن ،ثَمَّ سحب الجزء الأكبر من الأجانب استثماراته بأسرع وقت من مصر عن طريق البيع أو التهريب .

(1) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)،ص ص 247- 249

(2) محمد جابر السيد الزهيرى ،التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل الاقتصاد الموجه ،ص51

(3) Mansour Mohamed B.، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt"،p.295

(4) جمال عبد الناصر، وثائق ناصر، تقديم عمرو صابح،(القاهرة : د.ن، 2018)، ص 332

(5) فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)،ص ص 247- 249

قائمة المراجع والمصادر

أولًا :الوثائق العربية

- الوقائع المصرية رقم 28 مكرر (غير اعتيادية) فى إبريل سنة 1953
- وثائق ناصر بقلم جمال عبد الناصر، تقديم عمرو صابح؛(القاهرة : دار الفلوجة ، 2018).

ثانيًا : الرسائل العلمية

- محمد جابر السيد الزهيري ،التنمية الاقتصادية فى مصر فى ظل الاقتصاد الموجه(1956-1971) ، (رسالة دكتوارة ، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم التاريخ، 2019).
- سحر حسن أحمد على ،تطور الصناعات الثقيلة فى مصر من 1954- 1974، (رسالة دكتوارة ، جامعة عين شمس: كلية البنات ،قسم التاريخ ،2011)
- Mohamed B. Mansour-، "The Development of The Industrial Relations system in Egypt" (PHD ، New faculty of Business Administration ،York University ،1972)

ثالثًا: الكتب العربية

- أسمهان مصطفى توفيق ، الرأسمالية الوطنية فى الاقتصاد المصري الموجه 1961-1974،(القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية ،2015)
- شريف حسن قاسم، أثر تأميم قناة السويس وحرب 1956 على الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية فى مصر، عاصم الدسوقى ، العدوان الثلاثى على مصر 29أكتوبر -23 ديسمبر 1956 ، أعمال ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (جامعة القاهرة : مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ،كلية الآداب ،4-6 نوفمبر 2006)
- عادل محمود النجار ، أحمد عبود باشا والاقتصاد المصري،(القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ، 2018).
- فرغلى على تسن هريدى ، الرأسمالية الأجنبية فى مصر(1937-1957)، الجزء الثانى ،(القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2003)
- محمد دويدار ،الاقتصاد المصريبين التخلف والتطوير، (الاسكندرية : دار الجامعات المصرية ، 1978)
- محمد نجيب ، كنت رئيسا لمصر، (القاهرة : المكتب المصريالحديث، 1984)

- منى على أبو العزم ، أوضاع مصر الصناعية من 1945إلى 1961 ،(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2020)
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصري من سنة 1922إلى سنة 1952 ،(القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1982)
- نوريس محمد سيف الدين ، الجالية الفرنسية فى مصر 1882-1956 ، (القاهرة:دار الكتب والوثائق القومية ،2012)

رابعًا: المجلات العلمية

- سهام محمد محمد بصل، مراحل تطور الاقتصاد المصري منذ الحملة الفرنسية حتى أواخر القرن العشرين ،(جامعة بورسعيد، مجلة كلية الآداب ، العدد الثانى عشر، يوليو 2018)

خامسًا : الدوريات

- الأهرام ، عدد 24374، 11 اغسطس 1953

سادسًا: تصريحات وخطب

- تصريح الرئيس جمال عبد الناصر إلى رئيس تحرير وكالة أنباء مصر، 23 إبريل 1953 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.

http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#Gallery بتاريخ 2022/10/6

- تصريح للرئيس جمال عبد الناصر حول الحرب الباردة التى تشنها إنجلترا ضد مصر، 23 مايو 1953 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.

http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#Gallery بتاريخ 2022/10/6

- حديث الرئيس جمال عبد الناصر مع وكالة الأنباء الإيطالية ، فى 17 سبتمبر 1954 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.

http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#Gallery بتاريخ 2022/10/6

- خطاب الرئيس جمال عبد الناصر للشعب اليونانى فى 27 سبتمبر 1954 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.

http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#Gallery بتاريخ 2022/10/6

- حوار مع الرئيس جمال عبد الناصرنشر فى مجلة "فورين أفيرز" يتناول فيه ثورة مصر وأهدافها، فى 20 ديسمبر 1954 ، خطب عبد الناصر، الموقع الرسمى للرئيس عبد الناصر.

http://nasser.bibalex.org/Speeches/list.aspx?search=false&lang=ar&page=8#

Gallery بتاريخ 2022/10/6

Efforts of the revolutionary government to encourage foreign investment to build the national economy during the period

(1952-1956)

Abstract

This research deals with the efforts of the revolutionary government to encourage investment to build the national economy in the period from 1952-1956، when the July Revolution of 1952 represented a major political change that caused the fear of many foreign investors in Egypt. Desiring to reassure foreign investors and foreign communities residing in Egypt. therefore the revolutionary government issued many statements confirming the strong protection of every foreigner residing in Egypt and that there is no danger to foreign nationals in Egypt and that those we do not want among us are the British occupation soldiers.

Abstention of foreign investments from flowing into Egypt on the other hand. So laws that encourage investment were issued. The role of the state has also grown as a major investor to attempt rapid industrial development to replace imports and protect the local market from the products of the global market. Finally، this research ends with a conclusion of the most important results.

Keywords: Foreign investment - the Egyptian economy - the revolution - industrial development